الأمم المتحدة
مفوضية الاتحاد الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع الثالث للجنة الخبراء
26 -29 آذار/مارس 2008

الدورة الأربعون للجنة الاقتصادية *الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين*
31 آذار/ مارس -2 نيسان/أبريل 2008

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أبابا، إثيوبيا

Distr.: General
E/ECA/COE /27/11
AU/CAMEF/EXP/11(III)
Date: 5 March 2008

Arabic
Original: English

الاستعراض الإقليمي للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

معلومات أساسية

عهد ميثاق الأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو أحد هيئاتها الرئيسية الست، بالمسؤولية عن تنسيق الأنشطة المتصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة[1] والوكالات المختصة للأمم المتحدة الأربع عشرة واللجان الفنية. ويعمل المجلس أيضاً كجلبة رئيسية لمناقشة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ولاستنباط استجابة المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لها والتعبير عن هذا.

وقد أكد مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 من جديد الحاجة إلى تحسين كفاءة وفعالية عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظراً للتحديات الكثيرة - الجديدة والقديمة- التي يواجهها المجتمع الدولي. وتحث الفقرتان 155 و 156 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، بوجه خاص، إلى جانب الدعوة إلى تعزيز المهام التي يضطلع بها المجلس حالياً، الدول الأعضاء إلى أن تسند إلى المجلس مهمتين جديدتين. أولهما عقد استعراض وزاري سنوي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم دعم الجهود الوطنية والدولية المبذولة من أجل تحقيق هذه الأهداف. وثانيهما تنظيم منتدى للتعاون الإنمائي يعقد كل سنتين لإجراء استعراض دقيق للوضع والتطورات في التعاون الإنمائي الدولي، أي الاستراتيجيات والسياسات والتمويل، وتشجيع زيادة الاتساق فيما بين الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها مختلف الشركاء في التنمية، وتعزيز توثيق الصلات بين أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بوضع المعايير وأعمالها التنفيذية. كما عهدت القرارات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهمة حث اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على أن تساهم، في حدود ولاياتها، في هذين الحدثين.

وبناء على ذلك، أبدت الجمعية العامة، في القرار 16/61، هذين الاقتراحين، ومهدت بذلك السبيل لإنشاء المحفلين: الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. وعلى سبيل تكملة قرار الجمعية العامة، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر E/2006/274، الذي يجمل دوره في هذه العملية.

الاستعراض الوزاري السنوي

ينص قرار الجمعية العامة 16/61 على أن يعقد الاستعراض الوزاري السنوي أثناء اجتماع الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. عادة في تموز/يوليه- ويركز على التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويتألف الاستعراض الوزاري السنوي من ثلاثة أحداث رئيسية هي: استعراض عالمي لجدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي؛ واستعراض موضوعي؛ وسلسلة من البيانات الوطنية الطوعية تقدمها البلدان عن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

وتتيح البيانات الوطنية الطوعية الفرصة كي تتشاطر البلدان تجاربها في تنفيذ السياسات الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الأخص، تقدم البلدان تقارير عن السياسات والمبادرات والإنجازات التي يلزم مواصلتها والتوسع فيها و/ أو يمكن أن تحاكيها بلدان وأقاليم أخرى. وبالإضافة إلى هذا، توفر البيانات الوطنية أيضاً محفلاً للتعبير عن الاهتمامات وإبراز التحديات التي تصادفها البلدان في الجهود التي تبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى نطاق أوسع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ويقدم القرار 16/61 أيضاً توجيهات إستراتيجية بشأن طبيعة ونطاق مشاركة اللجان الإقليمية في الأعمال التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي. وتحقيقاً لهذه الغاية طلبت الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحث اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على أن تقدم، في حدود ولاياتها، الدعم لعملية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة. وحث القرار نفسه اللجان الإقليمية على أن تساهم في المناقشات امتثالاً للنظام الداخلي للمجلس.

الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2007

عقد أول استعراض وزاري سنوي يومي 3 و4 تموز/ يوليه 2007 في جنيف في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تعزيزه مؤخراً. وكان موضوع الاستعراض هو 'تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بما في ذلك الشراكة العالمية من أجل التنمية'. وقد تطوعت ستة بلدان [2]، من بينها ثلاثة بلدان أفريقية، هي: أثيوبيا والرأس الأخضر وغانا، بتقديم برامجها الإنمائية الوطنية لاستعراضها. وقد قدمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لبلدين من البلدان الثلاثة، هما إثيوبيا وغانا، أثناء كل من الأنشطة التحضيرية التي تفضي إلى تقديم التقارير الوطنية وأثناء البيانات الطوعية التي قدمت في الجزء رفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد اشتمل الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إجراء أعمال تحليلية وكفالة اتساق

[1] - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

[2] - إثيوبيا وبربادوس وبنغلاديش والرأس الأخضر وغانا وكامبوديا.

التقارير الوطنية مع الشكل المعتمد للاستعراض الوزاري السنوي. وساهمت اللجنة بصكها التحليلي الابتكاري، رسام خرائط الأهداف الإنمائية للألفية، لمساعدة البلدين على تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد دون الوطني، وبالتقط بالتالي الإختلالات الجغرافية داخل البلد في التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأخيراً، ساعدت اللجنة البلدان أيضاً أثناء تقديم بياناتها للاستعراض الوزاري السنوي.

وإلى جانب دعم اللجنة للبيانات الوطنية، شاركت اللجنة أيضاً بنشاط في الإستعراض الوزاري السنوي، وخاصة سوق الابتكارات حيث عرض جهاز رسم خرائط الأهداف الإنمائية للألفية والشبكة المعززة لتقاسم المعارف لفريق التعلم الأفريقي المعني باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. وشاركت اللجنة أيضاً في أنشطة أخرى من الجزء رفيع المستوى، بما في ذلك تقديم بيانات في الحدث الموازي للجان الإقليمية على خريطة طريق الأهداف الإنمائية للألفية ومناقشة عن التعاون الإنمائي.

وقد استُكملت البيانات الطوعية الوطنية بعقد اجتماعي مائدة مستديرة رفيعي المستوى، في 4 تموز/ يوليه 2007. وقد تناول اجتماع المائدة المستديرة الأول 'إنهاء دورة الأزمات الغذائية: غرس بذور ثورة خضراء محلية في أفريقيا، في حين ركز الاجتماع الثاني على 'القضاء على الفقر- العمل على تحقيقه' وشاركت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بعمق في الحدثين، ولاسيما في اجتماع المائدة المستديرة الأول، الذي كان الأمين التنفيذي أحد المحاضرين فيه.

الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2008

تجري بالفعل الأنشطة التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي لعام 2008. وموضوع استعراض عام 2008 هو ''تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة''. وقد تطوعت ثمانية بلدان[3]، من بينها بلد أفريقي واحد هو جمهورية تنزانيا المتحدة، للاستعراضات الوطنية. وبما يتسق مع الشكل الذي اعتمد في العام السابق، سيتخذ الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2008، شكل اجتماع يعقد على المستوى الوزاري لمدة يومين خلال الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المقرر عقده في تموز/ يوليه 2008. وسيشمل الاستعراض ثلاث مناسبات رئيسية. أولها *الاستعراض العالمي* لجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية، مع التركيز على التقدم المحرز في تنفيذ جدول الأعمال. ويشمل الحدث الثاني *استعراضاً موضوعياً* لمجموعة فرعية من جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية حددها المجلس ووافق عليها. والحدث الثالث هو البيانات الطوعية الوطنية. وما زال كل من هيكل البيانات والعملية التحضيرية التي تفضي إلى تقديم التقارير الوطنية، التي تستخدم كأساس للبيانات، كما كانا تقريباً في العام السابق.

وكما تم التأكيد عليه في المذكرة المفاهيمية للاستعراض الوزاري السنوي لعام 2008، تغطي البيانات عموماً خمسة مواضيع عريضة هي:

(أ) ''الملامح الرئيسية للإستراتيجية الإنمائية الوطنية وعلاقتها بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية، بما في ذلك تحليلات السياسات التي استخدمت؛

(ج) الإنجازات الإستراتيجية الرئيسية والتحديات والدروس المستفادة من تزايد مبادرات تنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً/ الأهداف الإنمائية للألفية، والمشاريع والبرامج التي لم تتكلل بالنجاح في البلد فحسب وإنما استنسخت أو يمكن استنساخها في أنحاء أخرى؛

(د) تقييم التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً على الصعيد القطري وسد ثغرات التمويل عن طريق زيادة تعبئة الموارد المحلية؛

(هـ) دعم المجتمع الدولي لإستراتيجية التنمية الوطنية، وتحسين فعالية المعونة، والقدرة على التنبؤ بأنواع أخرى من الدعم لمجهود البلد''.

وتشمل العملية التحضيرية التي تفضي إلى استعراض عام 2008 مراحل كثيرة، كما كان الحال أثناء استعراض عام 2007. وهي تبدأ بالحدث التحضيري العالمي للاستعراض الوزاري السنوي، المقرر أن يعقد في نيويورك في آذار/ مارس. وقبل هذا الحدث، ستبدأ مناقشات إلكترونية للاستعراض الوزاري السنوي، والسبب المنطقي لذلك هو الحصول على آراء الخبراء والمتمرسين وصانعي السياسات من مختلف الأقاليم بشأن مجالات محددة في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2008. وتنظم المناقشات الإلكترونية المباشرة في جزأين بين 4 شباط/ فبراير و 14 آذار/ مارس 2008. ويتوقع من البلدان التي تطوعت للاستعراض أن تعقد *اجتماعات تشاور وطنية* مع الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، بشأن تنفيذ استراتيجيات تنميتها الوطنية. ومن المقرر أن تعقد هذه الاجتماعات بين آذار/ مارس وأيار/ مايو. وبالإضافة إلى الاجتماعات الاستشارية الوطنية، ستنظم ثلاث مشاورات إقليمية بين شباط/ فبراير ونيسان أبريل. وفي النهاية،

[3] - بلجيكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وشيلي وفنلندا وكازاخستان ولكسمبورغ والمملكة المتحدة.

سيعقد أيضاً سوق للابتكارات يعرض برامج ومشاريع مبتكرة بالتزامن مع الاستعراض الوزاري السنوي في تموز/ يوليه. والهدف من هذا السوق هو تشجيع تبادل المبادرات العملية والناجحة.

منتدى التعاون الإنمائي

منتدى التعاون الإنمائي هو ثاني محفل يُنشأ في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه مؤخراً. وقد أصدر مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الولاية لهذا المنتدى بوصفه أداة لتشكيل الحوار العالمي بشأن مسائل التعاون الإنمائي ودخل حيز التنفيذ الكامل بموجب قرار الجمعية العامة 6/61.

وبصورة أدق، يعهد إلى المنتدى، الذي تُوخي منه أن يكون أحد أحداث الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالمهام التالية:

(أ) تقييم التعاون الإنمائي الدولي، وتقديم توجيهات وتوصيات تتعلق بالسياسات لتعزيز زيادة فعالية التعاون الإنمائي الدولي؛

(ب) وتحديد أوجه القصور والاختناقات من أجل اقتراح توصيات بشأن تدابير عملية وخيارات في السياسات لتعزيز الاتساق والترويج للتعاون الإنمائي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) وتعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية والتنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

(د) وتوفير محفل شامل مفتوح لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي وممثلي القطاع الخاص.

وسيعقد منتدى التعاون الإنمائي كل سنتين، بدءاً من عام 2008. وقد افتتح المحفل في جنيف في تموز/ يوليه 2007، وأعقب هذا الحدث عقد ندوة رفيعة المستوى في القاهرة يومي 19 و20 كانون الثاني/ يناير 2008.

الافتتاح الرسمي لمنتدى التعاون الإنمائي

افتتح منتدى التعاون الإنمائي رسمياً خلال الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2007. وشاركت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في الافتتاح، الذي تضمن عقد جلسة عامة أعقبها عقد اجتماعي مائدة مستديرة. وقد ركز اجتماع المائدة المستديرة الأول على ''تعزيز زيادة الاتساق فيما بين أنشطة التنمية التي يضطلع بها مختلف الشركاء في التنمية: دور تنسيق وإدارة المعونة على الصعيد الوطني''، وركز الاجتماع الثاني على ''استعراض الاتجاهات في التعاون الإنمائي الدولي: التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي''.

وتولى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إدارة اجتماع المائدة المستديرة الأول. وتركزت المناقشات على الكيفية التي تساهم بها عملية التنمية التي تقودها البلدان في تعزيز الأنشطة الإنمائية وتحقيق الاتساق فيما بينها على الصعيد القطري. وتم الاتفاق إلى حد بعيد على أن التملك الوطني وتملك الحكومة لعملية التنمية جوهريان لضمان تواصلها وأنه لن يتسنى إحراز النجاح في هذا المجال إلا إذا عدِّل هيكل المعونة على نحو يتسق مع أولويات التنمية للبلدان المستفيدة وإلا إذا تم تبسيط آليات إيصال المعونة. ورغم احترام الإشراف البرلماني والتفهم العام في البلدان المانحة كأداتين فعالتين لضمان المساءلة المحلية، يعترف مع ذلك بأنهما يطرحان أيضاً بعض التحديات أمام تحسين فعالية المعونة.

وهناك قلق مشترك آخر بشأن التحدي الذي يفرضه تزايد عدد المانحين، وخاصة الصناديق الرأسية. وكان هناك توافق في الآراء على أنه بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ المانحين نهجاً أكثر تنسيقاً على الصعيد القطري، ينبغي أن يستفيد المانحون من أطر التنمية والقدرات الوطنية الحالية. ولوحظ أنه يوجد تضارب محتمل بين التشديد على النتائج قصيرة الأجل وحتمية استدامة القدرات الوطنية على الأجل الطويل. واقترح تعزيز اللامركزية كآلية ملائمة لبناء القدرات على أصعدة أدنى يمكن أن تكفل تخفيض تكاليف إيصال الخدمات إلى ما يقرب مما يفضله المستعملون.

الندوة رفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي

من أجل التحضير لمنتدى التعاون الإنمائي، المقرر عقده في تموز/ يوليه 2008، وعلى سبيل متابعة افتتاح المنتدى، في تموز/ يوليه 2007، عقدت ندوة رفيعة المستوى في القاهرة يومي 19 و20 كانون الثاني/ يناير 2008. والهدف من الندوة رفيعة المستوى هو كفالة فعالية العملية الاستشارية التي تفضي إلى عقد أول منتدى للتعاون الإنمائي. واستخدمت مداولات الندوة كمدخلات موضوعية وفنية محكمة في منتدى التعاون الإنمائي، وسيستخدم على الأخص تقرير الاجتماع كوثيقة معلومات أساسية لاجتماع المائدة المستديرة لزعماء الجنوب المخطط عقده خلال منتدى التعاون الإنمائي الأول. وقد ناقش اجتماع القاهرة بصورة رئيسية كيفية تعزيز التعاون الإنمائي الموجه نحو تحقيق نتائج بما يتسق مع الأولويات الوطنية.

وقد نظمت الندوة بالتعاون مع حكومة مصر وحضرها نائب الأمين العام. كما حضر الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع وأدار الجلسة عن ''التعاون الموجه نحو تحقيق نتائج- تجارب تتعلق بالشروط''. وبالإضافة إلى هذا، شارك، بوصفه أحد أعضاء الفريق الاستشاري[4] لمنتدى التعاون الإنمائي، في اجتماع الفريق.

وأثيرت عدة نقاط رئيسية أثناء الدورة بشأن ''التعاون الموجه نحو تحقيق نتائج''. وأقر العديد من المتكلمين بتعقد شروط المعونة ودعوا إلى إجراء تحقيق أكثر تفصيلاً بشأن آثارها المحتملة، بما في ذلك المثالب. وأعرب المشاركون عن الأمل في أن يسهم منتدى التعاون الإنمائي الذي أنشئ حديثاً في تناول هذه المثالب والتوصل إلى حلول مناسبة من أجل تحسين فعالية المعونة.

وبينت المناقشات المثمرة خلال الدورة إمكانية منتدى التعاون الإنمائي من حيث طرح أفكار جديدة وبناء توافق في الآراء حول ما يلزم القيام به من أجل تحسين فعالية الشراكات العالمية.

وقد ركز اجتماع الفريق الاستشاري لمنتدى التعاون الإنمائي على ثلاث مسائل هي:[5]

(أ) كيف يمكن أن يقدم المنتدى بأقصى قدر من الفعالية معلومات لصانعي السياسات في العمليات الحكومية الدولية الرئيسية مثل مؤتمر الدوحة لاستعراض تمويل التنمية واجتماع أكرا المعني بفعالية المعونة؟؛

(ب) وما هو التركيز الموضوعي لمنتدى التعاون الإنمائي لعام 2008 الذي من شأنه أن يولد أكبر قدر من الاهتمام والمشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟

(ج) وما هي الإستراتيجية التي تتبع لضمان المشاركة رفيعة المستوى في تموز/ يوليه 2008؟؛'

وتشمل بعض التوصيات بشأن الاجتماع ما يلي: تكثيف الشراكات العالمية في عهد يتسم بارتفاع أسعار النفط والأغذية؛ وتعزيز دور لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمؤسسات الإقليمية في عملية منتدى التعاون الإنمائي. واقترح أيضاً ضرورة أن يعتمد المنتدى شكلاً يفضي إلى تبادل الآراء بدلاً من تفضيل تقديم تقارير قطرية.

سبيل المضي قدماً

يُزود المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تعزيزه مؤخراً بمهمتين جديدتين. عُهد إلى المجلس بولاية عقد منتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي كل سنتين وعقد الاستعراض الوزاري السنوي. ونظراً للعضوية الأوسع في المجلس، تتيح هاتان المهمتان محفلاً مناسباً للبلدان الأفريقية كي تتشاطر خبراتها في تنفيذ استراتيجياتها للتنمية الوطنية، وطرح الاهتمامات بشأن الآليات الحالية التي تشكل أساس الشراكات العالمية من أجل التنمية، مما يسهم في التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية للإقليم.

ومن أجل جني الفوائد المحتملة من هاتين الأداتين الجديدتين، يلزم تعزيز مشاركة البلدان الأفريقية في هذا الصدد. وفي هذا الشأن، تلزم استراتيجيات وتدابير شجاعة لكفالة التواجد بصورة محسوسة ونشطة أكثر في هذين المحفلين. ومن المهم بالقدر نفسه، التعبير بوضوح عن موقف الإقليم إزاء المسائل الرئيسية، سواء كانت ناشئة أو راهنة، إذا أريد إسماع صوت أفريقيا.

وستزيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمها من أجل مشاركة أفريقيا بفعالية في الاستعراض الوزاري السنوي وعملية منتدى التعاون الإنمائي عن طريق الاستفادة من خبراتها الفنية الداخلية الكبيرة. وبصفة خاصة فريق التعلم الأفريقي المعني باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهاز رسم خرائط الأهداف الإنمائية للألفية، وسيجري توسيع نطاق الأعمال المضطلع بها حالياً بشأن المساءلة المتبادلة مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وذلك للاستجابة لضرورة مشاركة أفريقيا بفعالية في هذه المحافل.

---

[4] - دور الفريق الاستشاري هو تشجيع المشاركة النشط من جانب أصحاب المصلحة ذوي النفوذ والخبراء والمجامع الفكرية والشبكات في مختلف الأقاليم في الأعمال التحضيرية للمنتدى. والعديد من المسؤولين الأفريقيين رفيعي المستوى أعضاء في الفريق الاستشاري أيضاً.

[5] - تقرير عن المهمة- ندوة القاهرة رفيعة المستوى ''الاتجاهات في التعاون الإنمائي- التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفعالية المعونة''. 19 و20 كانون الثاني/ يناير 2008.